مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على المؤسسات غير الربحية
مؤسسات البحث العلمي بالجزائر نموذجا

مصطفاي نبية[1]
بن باير حبيب[2]

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة، هو عرض مجموعة من الانعكاسات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المتعلقة بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي، واعتباره حافزا قويا للنهوض بقطاع شغل حيزا مهما لدى العالم المتقدم وتم اهماله من طرف العالم العربي عامة والجزائر خاصة، والذي ينتمي الى المؤسسات غير الربحية. وقد سجل في الجزائر حوالي 9.33٪ من الإنتاج العلمي العربي خاصة للفترة 2015/2003، ومن أبرز المؤسسات البحثية التي تأثرت ايجابا بالاستثمار الأجنبي المباشر، هي مركز الأبحاث للطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الشركات المتعددة الجنسيات، الدولة المضيفة، المؤسسة غير الربحية، مركز البحث والتطوير.

Résumé:

L'objectif de cet article est de présenter un ensemble de résultats positifs de l'investissement direct étranger qui est considéré comme un fort stimulant pour la promotion d'un secteur occupant une place importante dans les pays développés mais négligée dans le monde arabe en général et en Algérie en particulier à savoir le secteur de la recherche scientifique, qui appartient aux institutions sans but lucratif.

Les mots clefs : ide, FMN, institutions sans but lucratif, le secteur de la recherche scientifique

مقدمة :

يعتبر معظم المحللين الاقتصادين الاستثمار الأجنبي المباشر، انه تلك العربة التي تجر قاطرة التنمية الاقتصادية ، نتيجة لما يدره من إيجابيات و فوائد على البلد المضيف ، الذي يضع ضمن استراتيجياته النهوض بالاقتصاد أولا ثم الوضع الاجتماعي ثانيا .وقد جرت العادة ان يتعرض المحللون الاقتصاديون لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،او اثاره على الموارد البشرية ومدى مشاركة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية .غير انه اذا شبه الاقتصاد بجسم الانسان ، فهذا الجسم بحاجة الى كافة مقوماته للقيام بوظائفه على اتم شكل ،فما بالك باقتصاد يريد التنمية وهو في حالة استغناء عن اكبر عضو مفرز للعلم و المعرفة ومركز التطور و الابتكار الا وهو الجامعة و مخرجاتها العلمية الصادرة عن مراكزها البحثية. والتي تنتمي هي الأخرى

1- طالبة دكتوراه بجامعة وهران 2 محمد بن احمد nadia196831@yahoo.fr
2- أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران 2 محمد بن احمد benbayerhabib@yahoo.fr

للمؤسسات غير الربحية مع انها مصدر الربح، هذا القطاع الذي عان التهميش لعدة سنوات مما ولد لدى الباحث التهاون وعدم بذل أي مجهود في إنجازاته العلمية–البحوث، المذكرات–نتيجة لقلة الاهتمام بها.

ولكن وفي وجود الاستثمارالاجنبي المباشر، أصبحت بعض مراكز البحث تعرف جو المنافسة بين الباحثين وإعادة النظر والتقييم للبحوث المقدمة من قبل الباحثين.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تفاعل البحث العلمي بالجزائر مع الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

لدارسة هذا الموضوع قسمنا الدراسة إلى محورين :

المحور الأول : يحتوي على نظرة شاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وجزء مختصر من نظرياته، وأشكاله.

المحور الثاني : يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالبحث العلمي واثاره الايجابية الانعكاسات للاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات غير الربحية وبالتحديد على مراكز البحث العلمي واستخلاص فعاليته.

المحور الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ ولوجه عالم الاقتصاد ،لم يكتف الفكر الاقتصادي بإصدار وجهة نظر واحدة متفق عليها، بل ظهرت عدة نظريات بين مؤيد ورافض ،ولازال البحث مستمرا حول هذه الظاهرة ومفرزاتها على الدول المضيفة، سنتعرض الى ذلك بتقديم تعريف بسيط للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الاول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرضت هذه الظاهرة الى مجموعة من التعريفات من قبل الهيئات الدولية، والمفكرين الاقتصاديين وهذه مجموعة من التعريفات المنتقاة:

1/ التعريف الأول :

تعرف المنظمات الدولية الاستثمار الأجنبي على انه تحديد حركات رؤوس الأموال الدولية، كما تعتبرها انها تلك الاستثمارات المخصصة من اجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما، بالأخص الاستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي في تسيير المؤسسة، عن طريق انشاء وتوسيع مؤسسة، فرع او شركة تابعة والمساهمة في انشاء مؤسسة او مشروع جديد.[1]

توصلت هذه المنظمة في الأخير الى تعريف مختصر للاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن:

[1] BernardHUgenier & Redha Gouia «Investissements Direct Etranger et Developpement Industrielle Mediteranienne,Edition Economica ,Paris,1998,p03

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل الأشخاص الطبيعيين المرتبطين مع بعضهم، او كل مجموعة مؤسسات يملكون او لا يملكون شخصية معنوية، يعد مستثمرا اجنبيا مباشرا إذا كان يملك مؤسسة استثمارية تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.[1]

2/ التعريف الثاني : هو الملكية الكلية او الجزئية للمشروع المقام في احدى الدول عن طريق مستثمرين في دولة أخرى. وعموما المستثمر الأجنبي، له ملكية كافية للمشروع لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه.

وقد بين العديد من الباحثين في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بانه لا يتحقق في الواقع العملي الا بعد ان تكون المؤسسة قد مرت بمراحل تعبر في ذاتها عن تلك البدائل المتاحة للمؤسسة لخدمة الأسواق العالمية، التي تعطينا استنتاجا يعبر عن مراحل ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر كالآتي[2]:

المرحلة الأولى : تبدأ المؤسسة المنتجة في التوغل في سوق خارجية باتباع سياسة التصدير عبر وكيل او موزع محلي.

المرحلة الثانية : تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي ينوب عنها في عمليات التغليف والتكييف لمنتجاتها المصدرة.

المرحلة الثالثة : عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الاعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض خطوط منتجاتها.

المرحلة الرابعة : تبدأ عملية الإنتاج عن طريق عقود شراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية وهذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية والتغلب على كثير من ظروف عدم التأكد الخاصة بعملية التوغل.

المرحلة الخامسة : وتعتبر المرحلة النهائية بظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلالها تقوم المؤسسة بإنتاج كل خطوط المنتوج في الدولة المضيفة، من ثم تصريف المنتوج الى السوق المحلية للدولة المضيفة او تصديره الى بقية الأسواق الأجنبية.[3]

الفرع الثاني : اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة اشكال، تمكنها من التغلغل الى الأسواق الخارجية، وتوسع حجمها مما يسمح لها بزيادة فروعها ما يؤدي بدوره الى الزيادة من نمو الشركة الام. وتتمثل هذه الاشكال فيما يلي:

---

[1] -جون هدسون ترجمة طه منصور والاخرون «العلاقات الاقتصادية الدولية»، ،دار المريخ الرياض،1987، ص 699

[2] - زغيب شهرزاد« الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق»، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العددالثامن،2005،ص 05-06

[3] -زغيب شهرزاد،مرجع سابق،ص06

ISSN: 2572-0090مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

1/ الاستثمار المشترك : يتفق معظم المفكرين والباحثين الاقتصاديين على تعريف الاستثمار المشترك انه امتلاك او اشتراك طرفان او أكثر في مشروع عملي، ويكون الطرفان من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وهذه المشاركة لا تقتصر على رأس المال فقط وإنما الاشتراك أيضا في الإدارة والخبرة. وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية[1]:

-الاتفاق الطويل الاجل بين الطرفين أحدهما محلي والاخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

-الطرف المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص.

-قيام أحد المستثمرين الأجانب شراء حصته في راس المال.

-لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر المهم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة او اتفاقيات التصنيع او المفتاح في اليد.

2/ الاستثمار المملوك بالكامل : تجدر الإشارة الى ان هذا النوع من الاستثمارات هو أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، ويتمثل في إعطاء المستثمر الأجنبي الحرية التامة في السيطرة على الفرع أو المشروع بأكمله داخل الدولة المضيفة[2]

3/ مشروعات أو عمليات التجميع : هو الاتفاق بين الطرفين بحيث يقوم الطرف الأول وهو الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتوج معين لتجميعها لتصبح منتجاتها نهائية، مع إمكانية تقديم الخبرة والمعرفة اللازمةوالموارد والتجهيزات الرسمالية بمقابل عائد متفق عليه من طرف الأجنبي، يمكن لهذا النوع ان يأخذ شكل الاستثمار المشترك او الاستثمار الكامل.

يجسد هذه الاستثمارات عدة جهات منها:

-استثمارات اجنبية حكومية عامة

-استثمارات دولية بين الحكومات

-استثمارات إقليمية بين الحكومات

-استثمارات لأفراد خاصة

[1]-ايناس صالح «الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري»، جامعة عين شمس،2000،ص44

[2] -د. فرج عزت، إيهاب نديم «الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في العالم» مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الازهري،1420هـ، ص29-27

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

-استثمارات شركات متعددة الجنسيات[1]

الفرع الثالث : التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الفكر الاقتصادي في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الى تيارين:

1/ التيار المتشائم : المعروف عن هذا التيار هو تيار الفكر الكلاسيكي، الذي يرى في الاستثمار الأجنبي المباشر انه تلك المباراة الناجحة من طرف واحد، وهذا الطرف هو الشركات المتعددة الجنسيات، لأنها تأخذ أكثر مما تعطي، فالدولة المضيفة تمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على فرص تتمثل في اسواق مربحة، مما يزيد المستثمر من الحصول على فرص استثمارية من انتاج وتسويق.[2]

هذا الى جانب تحويل أرباحها الى الدولة الام. اما من ناحية التكنولوجيا فتصبح هذه الدول المضيفة في حالة تبعية تكنولوجية. هذا الى جانب إعطاء هذه الاستثمارات مجموعة من الإعفاءات الجمركية والضريبية يعيق عملية التخطيط الاقتصادي.[3]

2/ التيار المتفائل : هم أصحاب النظرية الحديثة ،تميل الكفة في هذه الدراسة الى إيجابية هذه الظاهرة ، بحيث تفترض هذه النظرية ان المصالح مشتركة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة ،يحصل كل طرف على فوائد معينة حسب أهدافه المسطر لها كتوفير مناصب شغل اكثر وتحسين مستوى الدخل ،رفع من جودة و نوعية المنتوج او خلق منتجات محلية جديدة ، الى جانب القضاء باستمرار على ظاهرة الاحتكارات وفتح باب المنافسة ،فلا شك ان العوائد التي يحققها كل طرف ترجع الى انتقال و استغلال بعض أنواع الأصول الخاصة و المملوكة للمستثمر الأجنبي بينما تتمثل عوائد المستثمر الأجنبي في الحصول على أرباح.[4]

الفرع الرابع : الانعكاسات المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الاقتصادي

تعرف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عدة اثار تتأرجح بين الإيجابية والسلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للبلد المضيف، سنركز في هذا البحث على الاثار الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

-الابتعاد عن مستنقع المديونية

---

[1] -د.عبد السلام أبو قحف «إدارة الاعمال الدولية»، مؤسسة شباب الجامعة،2001 ، ص25

[2] -عبد السلام أبو قحف «نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية»، مطبعة الاشعاع الفنية ،1998،ص22-38

[3] - فرج عزت، إيهاب نديم، مرجع سابق

[4] -د.فرج عزت، إيهاب ، نديم، مرجع سابق

ISSN: 2572-0090مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

-الاستغلال الجيد للثروات المحلية، خاصة تلك التي تحتاج الى الات حديثة ورؤوس أموال ضخمة في عمليات الاستخراج كالمعادن[1]

الى جانب تنفيذ مشاريع أخرى مكلفة كتحلية مياه البحر، الاستفادة أيضا من الجبال الصخرية وخلق أنواع جديدة من الاسمنت والأسمدة النباتية، الاستخدام الأمثل للطاقة الشمسية، خاصة في الدول التي لا تغيب عنها الشمس طوال أيام السنة.

-اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجيات الحديثة، والخبرة التي تحتاج اليها الدول المضيفة، غير ان في هذا العنصر تختلف فيه درجة الاستفادة، فالدول النامية والسائرة في طريق النموهي الأكثر حاجة الى دور التكنولوجيا والأساليب التنظيمية في مؤسساتها الإنتاجية، مما يكسبها جودة في الإنتاج ومكانة في الأسواق تسمح لها بالمنافسة او على الأقل الحفاظ على مكانتها في السوق. كما يفتح لها الاستثمار الأجنبي المباشر باب التصدير والتعريف بمنتجاتها خارج حدودها الى جانب خلق ثروة في شكل رصيد من العملات الأجنبية

-سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة عن طريق الضرائب والرسوم الجمركيةوضرائب على أرباح الشركات مما تزيد من إمكانات الدولة المضيفة على الانفاق ومن ثم سد الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة

-سد فجوة المدخرات المحلية الازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة[2]

المحور الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالمؤسسات غير الربحية

يميز نظام الحسابات القومية 1993 بين نوعين عريضين من الهيئات الاقتصادية: المنشآت، وهي عبارة عن مؤسسات، او أجزاء من مؤسسات، تقوم بأداء نشاط انتاجي وحيد عادة في موقع واحد، والوحدات المؤسسية، وهي قادرة في حد ذاتهاعلى امتلاك السلع والأصول، والدخول في التزامات، والقيام بأنشطة اقتصادية، وقد تشمل الوحدة المؤسسية على منشأة او أكثر غير ربحية.[3]

الفرع الأول : المؤسسات غير الربحية

المنظمة غير الربحية، يطلق عليها أيضاً منظمة لا تسعى للربح، هي أيّ منظمة تهدف في الأساس إلى دعم نشاط أو عدد من الأنشطة العامة أو الخاصة بدون أيّ مصلحة تجارية أو هدف ربحي أو الدعوة إليه أو الانخراط فيه. ينشط هذا الشكل من المنظمات في مجالات واسعة كالمساعدات الإنسانية والبيئة وحماية الحيوان

---

[1] -د.ايناس صالح مرجع سابق
[2] -د.عبد السلام ابوقحف، مرجع سبق ذكره
[3] -دليل الحسابات القومية «دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية»، الأمم المتحدة، نيويورك،2005،العدد91

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمالISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

والتعليموالفنون والرعاية الصحية والقضايا الاجتماعية والمؤسسات الخيرية والسياسة والدين والبحوث والرياضة وغيرها من المساعي.[1]

واهم مؤسسة غير ربحية والتي لها الدور الأعظم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاوهي تلك المؤسسة التي تفرز سنويا مخرجات لا تقل أهمية عن مفرزات المؤسسات الربحية وهي مراكز التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير، واخذنا كعينة مركز الطاقات المتجددة وما عرفه من تغير وتطور نتيجة الاهتمام الذي عرفه في هذه السنوات الأخيرة على اثر المنافسة الشديدة التي يتعرض لها نتيجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تحوم حول هذا القطاع بالمغرب العربي بما فيها الجزائر.

أدى تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الى الاهتمام الكبير بتحسين البنية الأساسية كالاهتمام بالطاقة المتجددة كطاقة واعدة لها دورها في التنمية وهذا ما أدى بدوره الى الاهتمام بعملية توليد الطاقة الضوئية عن طريق الاستفادة من الطاقة الشمسية، خاصة وان الجزائر من الدول التي تعرف وجود الشمس خلال السنة.

هذه النوعية من المشاريع يتم إنجازها عن طريق طرح مجموعة من الأفكار والآراء في شكل بحوث مصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالأخص قطاع البحث والتطوير داخل كل المؤسسات الجامعية والمؤسسات الأخرى والتي تعتبر مؤسسات غير ربحية، ونأخذ على سبيل المثال: مركز الطاقات المتجددة.[2]

قبل التعرض لهذا القطاع، نعطي حوصلة عن البحث العلمي.

1/ البحث العلمي ودرجة الاهتمام به في كل من العالم العربي والجزائر

ا- البحث العلمي في العالم العربي : رغم ارتفاع عدد الباحثين العرب حيث وصل عدد الباحثين في سنة 2007 الى 122900باحثا ، ووصل الى 149500 باحثا سنة 2013، لكن نسبتهم من عدد الباحثين في العالم بقيت مستقرة لم تتعدى 1.3٪ ، وقد وصل عدد الأبحاث المنشورة 29944بحثا في سنة 2014، لكنها لم تتجاوز 2.45٪ عالميا ،اما عدد براءات الاختراع العربية المسجلة بين 2008-2014 فقد سجلت ارتفاعا من99الى 492براءة اختراع، لكنها لا تتعدى 0.2٪ من المستوى العالمي، فقد سجلت ماليزيا وحدها 566 براءة اختراع ،رغم ان عدد سكانها 26 مليون نسمة في تلك الفترة، والعالم العربي 330مليون نسمة[3] بهذا بقي العالم العربي خارج دائرة التطور العلمي في ظل التقدم التقني للغرب والبحث الدائم، فالعالم العربي يعرف فجوة واسعة بين الجامعة والمؤسسة او ما يمكن ان نطلق عليه حالة الطلاق بين الطرفين عكس ما يدور في العالم المتقدم، وهذا ما يزيد

[1] منظمة غير ربحية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
[2] -مركز البحث الطاقات المتجددة ،الموقع الالكتروني www.cder.dz
[3] -د. هيثم مزاحم «ازمة البحث العلمي العربي»، 2018،الموقع الالكتروني : m.almayadeen.net

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

من درجة انحطاط الاقتصاد العربي وتخلفه وهجرة الادمغة والباحثين في شتى المجالات الى العالم المتقدم والمتطور لما يمتلكه من محفزات على البحث والتطوير.

ب- البحث العلمي في الجزائر : مر البحث العلمي بالجزائر بعدة تطورات من خلال انشاء عدة مؤسسات، والتي تعكس بدورها اهتمام الدولة الجزائرية بالبحث العلمي وتطويره، والارتقاء به الى مستوى طموحات الاقتصاد الوطني، وتخصص الدولة سنويا ميزانية لا تتجاوز 0.5 بالمائة من الناتج الوطني على مخابر ومؤسسات البحث العلمي التابعة للجامعة الجزائرية، وهي نسبة لا تعكس مدى أهمية البحث العلمي وتأثيره على الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، لتبقى حركة هذه المخابر في الجزائر تنحصر بين طبع المجلات والدوريات، وهذا ينطبق على شريحة عريضة من الجامعات الجزائرية، فالاهتمام الذي ظهر مؤخرا بالبحث العلمي اعطى الأولوية لمراكز البحث العلمي التقني أكثر من غيرها، الذي يرتبط بصفة مباشرة بقطاع الاقتصاد والتنمية كمركز الطاقة المتجددة ومجموعة كبيرة من مراكز التكوين المهني، وتحويل جزء كبير منها الى معاهد تقنية تعمل على تكوين تقنيين سامين، فالجزائر لا تختلف عن تلك الدول العربية التي تنفق على أجور العمال بينما غيرهم ينفق على ميزانيات البحث العلمي والتكنولوجي[1]

ويمكن ان نعطي لمحة وجيزة عن تلك المؤسسات التي تم انشاءها من اجل البحث العلمي بالجزائر في الجدول الموالي [2]:

جدول رقم 1: الهيئات الوصية للبحث العلمي بالجزائر منذ الاستقلال

الهيئة	تاريخ الهيئة	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية-فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الاولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الاولى	1991

[1] اميرة سالم « العالم يتجه لزيادة ميزانيات البحث العلمي والعالم العربي ينفقون على أجور العمال »مجلة صدى البلد، الموقع 2015 الموقع الالكتروني : www.democraticac.de

[2] -د.لخداري سعد «البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول»،2017/04/24 موقع فضاء التعليم العالي الموقع الالكتروني www.nitrosystem.net

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمالISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الاولى	1991
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
بالجزائر	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التلعيم العالي	الى غاية هذه الفترة

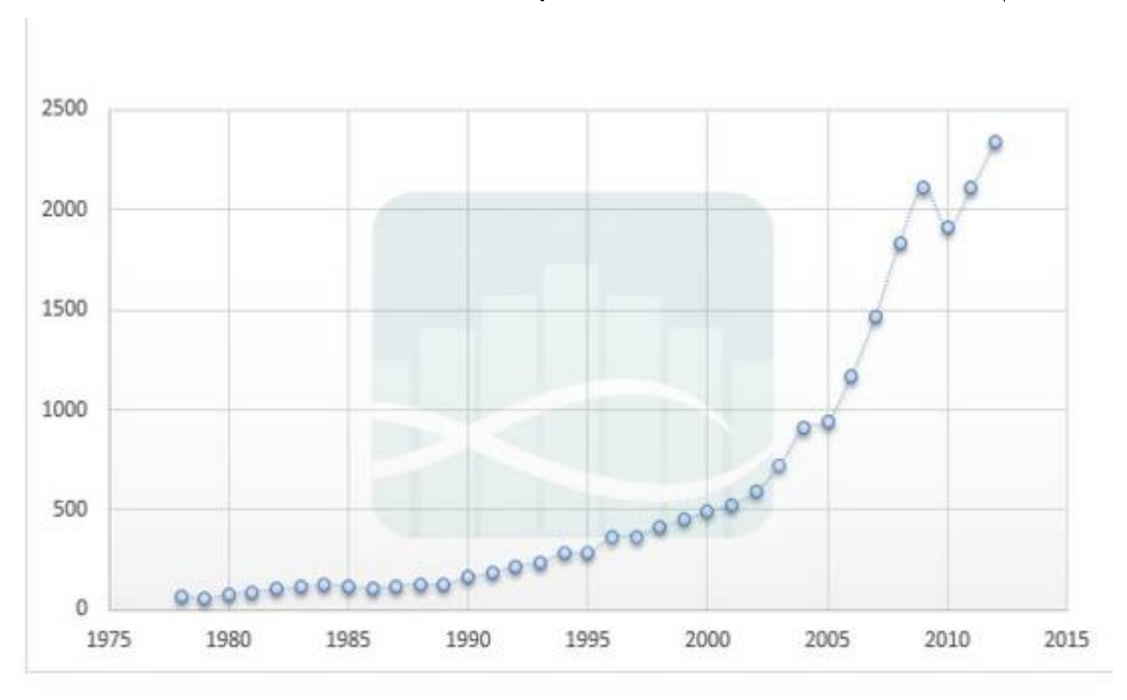
المصدر: –د. لخداري سعد، 2017/04/24

من خلال هذه المعطيات، نلتمس مدى رغبة في تطوير البحث العلمي وربطه بأولوية المشاريع التنموية، ومحاولة السيرورة به وفق متغيرات الاقتصاد العالمي.

ومن هذا الاهتمام ان صح التعبير عرف البحث العلمي بعض المنتجات العلمية المتمثلة في بعض المنشورات الورقية العلمية، سيعكسها المنحنى الموالي[1]



منحى رقم01: المنشورات العلمية للفترة 2014/1977



المصدر: د. لخداري سعد،2017/04/24

[1] د.لخذاري سعد ، مرجع سابق

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

رغم هذه التطورات الإيجابية للبحث العلمي الا انه يبقى ضعيفا، فاذا ما تمت مقارنته بباقي الدول العربية (موزة بنت محمد الريان) فهو يمثل 9.33٪ من الإنتاج العلمي العربي خاصة للفترة (2015/2003)

2/ تعريف مركز تنمية الطاقات المتجددة بالجزائر

من أبرز مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هو مركز الطاقات المتجددة بالجزائر CEDER والذي ينوب عن كافة مراكز البحث العلمي ضمن كافة المؤسسات الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي. إذا ما هو هذا المركز؟ هو مركز بحث تم انشاءه بتاريخ 1987/03/22، هو عبارة عن مؤسسة عمومية غير ربحية، تحمل الطابع العلمي والتكنولوجي.

تعمل هذه المؤسسة على وضع وتنفيذ البرامج البحثية والتطوير العلمي والتكنولوجي وأنظمة الطاقة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة البيئية. هذا الى جانب نشر ودمج العديد من الإنجازات والمشاريع على المستوى الوطني[1]

❖ **الوحدات البحثية لمركز الطاقة المتجددة:**

1- وحدة تطوير المعدات الشمسية

2- وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجددة

3- وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي

❖ **مهام مركز الطاقات المتجددة:**

-جمع المعلومات اللازمة لتحديد المشاريع البحثية التي ينبغي الاطلاع عليها والبيانات الخاصة، البرمجة، التنفيذ، التقديم.

-الابتكار التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة

-المراقبة العلمية والتكنولوجية الخاصة بالطاقات المتجددة

-معالجة المعلومة العلمية والتقنية وضمان حفظها ونشرها

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مراكز البحث العلمي والتطوير

من المعروف عن مراكز البحث العلمي والتطوير، انها عانت الركود واللامبالاة لسنوات عديدة، نتيجة لقلة الاهتمام بما تنتجه هذه المؤسسات، مما كان سببا رئيسيا في خلق الرغبة لدى الباحث في عدم اهدار وقته في البحث

1- مركز تنمية الطاقة المتجددة ، منشورات 2017،الموقع الالكتروني:www.cder.dz

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

والابداع او طرح أفكار جديدة لأنها لا تتلقى تطبيقا على ارض الواقع سواء من طرف المؤسسات الاقتصادية او الجامعة.

لكن الآن مع وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وجو المنافسة من جهة أخرى أدى الى بناء جسر بين بعض مراكز البحث العلمي والمحيط الخارجي لها، مما كان له اثرا إيجابيا وبارزا على هذه المراكز الباحثين التابعين له.

ها هي بعض الجامعات الجزائرية تخلق عدة روابط مع الجامعات الأجنبية للاستفادة و تبادل الخبرات و التجارب و الرفع من مستوى التعاون العلمي للجامعات الجزائرية و الأجنبية في مجال البحث العلمي الذي يرتكز على التكنولوجيا العالية في مخابره العلمية ،وهذا مما دفع للاهتمام بمراكز البحث العلمي و تزويدهم بمعدات والات حديثة يحتاجها الباحث لإنجازه عمله العلمي وتولدت لدى الباحث فكرة الميزة التنافسية في إنجازاته العلمية مما ولد لديه الرغبة في الابتكار و التطوير (مثل جامعات العلوم و التكنولوجيا و إنجازات طلبتها مثل التوصل الى انجاز طائرة بدون طيار.....الخ)

كما سمح ذلك لمراكز البحث في التوسع في مجالات البحث العلمي وخلق عدة تخصصات، ولفت الانتباه الى مراقبة مذكرات واطروحات التخرج من خلال عملية الاشراف، ثم دمج الفرق البحثية المتعددة التخصصات وخلق شبكات علمية والعمل أيضا على التنسيق.

اولا/ مجالات التعاون والشراكة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي

اهتمام الشركات العالمية بالاستثمار في مجال المصادر الطاقوية، اعطى نظره جديدة للباحث الجزائري عبر مختلف مؤسسات البحث العلمي بما فيها الجامعات الجزائرية الى الجدية في البحث في مجال الطاقة المتجددة، وتطوير بحوثهم السابقة.

وما يزيد اهتمام الجزائر بهذا القطاع، هو امتلاكها لمعظم مصادر الطاقة من شمس وحرارة وماء ورياح، وهذه مجموعة من مجالات التعاون والشراكة التي قام بها مركز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهي كالتالي[1]:

1- التعاون الجزائري الاسباني في مجال البحث العلمي والتكنولوجي. ومن أهدافه استغلال تكنولوجيا الطاقة الشمسية بهدف السيطرة على تكنولوجيا التركيز الشمسي الحراري وتطبيقاتها في مجال تقطير المياه وتحلية مياه البحر، ومعالجة وتنقية المياه الملوثة حسب المشاريع التالية:

- المشروع الأول: مقعد اختبار لضخ المياه بالطاقة الكهروضوئية

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

- المشروع الثاني: مركزية مصغرة متصلة بشبكة المركز للطاقات المتجددة
- المشروع الثالث: كهربة **ASSEKREM** بواسطة الطاقة الكهروضوئية[1]

2- عقد اتفاق تعاوني مع المركز الهولندي للبحث في الطاقة المتجددة.

3- تعاون مع المملكة الأردنية والجزائر.

4- شراكة مع «اوبي فرانس» في مجال الطاقات الشمسية المتجددة. (اوبي فرانس:15شركة فرنسية)، كما قام المركز بمجموعة من الملتقيات مع نظرائه في العالم الأجنبي مما يعكس مدى اهتمام الجزائر بقطاع البحث العلمي، وهو معول عليه في المستقبل لتغير الاوضاع الاقتصادية الجزائرية[2]

5- مشروع COMPERE AVERROES : وهو مشروع كفاءات المشاريع الأوروبية، مشروع إقليمي هيكلي يمس التنمية والأولويات الوطنية وتطوير العلاقات الإقليمية لكل من الجزائر، المغرب، وتونس مع كل من اسبانيا، فرنسا، بريطانيا، ايرلندا، وتشارك الجزائر فيه من خلال 5 مواقع وهي : جامعة الاخوة متنوري بقسنطينة، أبو بكر بالقايد تلمسان، قاصدي مرباح بورقلة، المدرسة العليا متعددة التقنيات بالجزائر، ومركز تنمية الطاقات المتجددة. ويشارك هذا الأخير من خلال تنظيم الملتقيات ودورات إعلامية.

من نتائجه تكوين خبراء معتمدين واكتسابهم كفاءات الى جانب وجود تلعب دور الخبير لنقل مهاراتهم وخبراتهم لخدمة مؤسسات البحث.

6- مشروعREELCOOP (تعاون الكهرباء المتجددة): هو برنامج مدعم ماليا من طرف الاتحاد الأوروبي لتطوير تكنولوجيات توليد الكهرباء، وذلك في إطار برنامج مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز التعاون بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، بدا هذا المشروع في 01-09-2013، يعمل هذا المشروع أيضا على تنظيم ورشات حول تكنولوجيا الكهرباء للباحثين، نشر المعرفة العلمية للتكنولوجيات المتقدمة. الخ

7- ARRUE(2010) : اتفاقية شراكة علمية تقنية لتطوير المسخنات المائية.

8- الطاقات الجديدة الجزائرية اتفاقية تعاون علمية تقنية تطوير نموذج اولي مبتكر لمسخن مائي شمسي

9- الشركة الهندسية للكهرباء والغاز(2011) : اتفاقية تعاون علمي تقني حول تحليل العروض التقنية لإنشاء أنظمة كهروضوئية.

10- مياه تيبازة (2014) : اتفاقية تعاون علمي تقني لتدريب أعضاء الفريق التقني[3]

ثانيا/ الانعكاسات المستنبطة للاستثمار الأجنبي المباشر على مراكز البحث العلمي والتطوير

[1] -مركز تنمية الطاقة المتجددة، مرجع سابق
[2] - مركز تنمية الطاقة المتجددة، مرجع سابق
[3] - مركز تنمية الطاقة المتجددة، مرجع سابق

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمالISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

من بين ايجابيات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي خلقت بصمة حميدة بالجزائر هو:

– الاهتمام الكبير بالبنية الأساسية كالاهتمام بالطاقات المتجددة وما تساهم به من تنمية بالجزائر، فقد مس هذا الاهتمام عملية توليد الطاقة الضوئية بشتى أنواعها.

تتطور بعض مراكز البحث العلمي كالجامعات الجزائرية، التي خلقت عدة روابط مع الجامعات الأجنبية للاستفادة وتبادل الخبرات، والتجارب، والرفع من مستوى التعاون العلمي للجامعات الجزائرية مع الجامعات الأجنبية ومخابرها، في مجال البحث العلمي، الذي يرتكز على التكنولوجيا العالية في مخابره العلمية، وهذا مما دفع للاهتمام بمراكز البحث العلمي وتزويدهم بمعدات وآلات حديثة يحتاجها الباحث لإنجاز عمله العلمي. وتولدت لدى الباحث فكرة الميزة التنافسية في إنجازاته العلمية مما ولد لديه الرغبة في الابتكار والتطوير (مثل جامعات العلوم والتكنولوجيا وإنجازات طلبتها مثل التوصل الى انجاز طائرة بدون طيار.... الخ)

– الميزة التنافسية فالوجود الأجنبي بالجزائر كان له آثرا واضحا على مراكز البحث العلمي قد فتح هذا لأخير باب المنافسة بين الدول المغاربية في مجال الطاقة من بينهم الجزائر، وخلق تحديات وافاق مستقبلية اما م الدول المغاربية حول مستوى الطاقة المتجددة ومنتجاتها المستقبلية.

كما دفع بوزارة التعليم العالمي الى محاولة ربط الجامعة بمحيطها الخارجي وخلق تخصصات جديدة ، هذه المحاولة كان لها اثرا مباشرا على درجة البحث العلمي و التطوير ،و الخروج من الإطار النظري الى جانب الابتكار و التجديد، و طرح هذه الأفكار التي يمكن تجسيدها على ارض الواقع ،و تطبيقها في مجال العمل، وبطبيعة الحال كل طرح حسب تخصصه ، سواء في الاقتصاد او إدارة الاعمال ، الأبحاث التقنية ،كما عانت المؤسسات الجزائرية سابقا من كيفية إدارة اعمالها ،وهذا يرجع لانعدام تخصص المناجمنت بالجامعات الجزائرية آنذاك، اما الآن تغيرت الأوضاع و أصبح من مخرجات الجامعة الجزائرية القائد و المسير و المحاسب و المحلل والمسوق...الخ، و كل واحد منهم يحمل أفكارا و ابداعا ،يخلق للمؤسسة ميزة تنافسية في المنتوج الجديد ، هذا المنتوج الذي يظهر في شكل فكرة ثم يتحول الى سلعة تعول عليها المؤسسة من اجل بقائها واستمراريتها في السوق ،خاصة ان كانت من المؤسسات المحلية المضيفة للاستثمار الأجنبي ،اما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فهو يسعى لخلق احتكار داخل البلد المضيف لهذا يسعى دائما لطرح ما هو جديد و مميز في السوق. اما في مجال الأبحاث التكنولوجيا فأصبحت تعمد الجامعات الجزائرية على توظيف تكنولوجيات حديثة في ابحاثها مما كان له اثرا بارزا في منتجاتها وعلى راسها المنتجات الطاقوية.

– سوق العمل : عرفت الجامعات الجزائرية ولفترة طويلة نوعا من الجمود والروتين في تخصصاتها وعدم اهتمامها بمحيطها، ولكن مع ظهور بعض المشاريع الاستثمارية الأجنبية، التي تركز كثيرا على نوع معين من اليد العاملة

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمالISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 128-143

التي يميزها التأهيل والكفاءة الناجمة عن المستوى التعليمي، توجهت الجامعات الجزائرية الى كسر جدار الجمود وخلق تخصصات جديدة تتماشى وسوق العمل وترفع من درجة جودة التعليم، وأصبح التوظيف يعتمد على التخصص والدرجة العلميةوالمؤهلات مما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

– الدخل الوطني : جل الدراسات التي قامت بها الهيئات الاقتصادية العالمية أشارت الى نتيجة واحدة وهي عدم الاعتماد على المحروقات كمصدر طاقة في المستقبل، بل يجب البحث عن البدائل، وذلك لتعرضه لهزات عنيفة اما عن طريق الارتفاع او الانخفاض المفرط لأسعاره او تعرض آباره للجفاف مستقبلا، في بعض الدول المنتجة له، وفي كل الحالات يسبب ضررا للاقتصاد العالمي.

ولهذا وذاك تعتمد دول العالم اليوم على تسخير مصادر الطاقة المتجددة عن طريق فتح باب الاستثمار خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول على دخل وطني جديد يجنبها الضرر المحتمل مستقبلا وذلك عن طريق استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية المتوفرة لدى الشركات الاستثمارية العالمية. بالنسبة لمركز البحث العلمي والتكنولوجي بالجزائر، يوجه مجموعة من ابحاثه الى كيفية تطوير الزراعة والزراعة الصناعية، الى جانب الاهتمام بكيفية الاستفادة من مياه البحار والمياه القذرة وهذا لمسايرة التنمية المستدامة وذلك بتسخيركل عناصر الطاقة كما يعمل على انتاج طاقة كهربائية باستخدام الطاقات المتجددة المتوفرة في الجزائر.

الخاتمة :

اذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر، هو العربة التي تجر قطار التنمية الاقتصادية للدول المضيفة له بلابد ان تعي هذه الدول ان التنمية لا تأتي فقط من الاستثمار في المؤسسات الربحية، بل حتى المؤسسات غير الربحية تسطيع ان تشارك في الاقتصاد الوطني.

وكان البحث العلمي أبرز مثال، يغفل عنه العالم العربي، رغم انه الشعلة الأساسية للرفع من مستويات الاقتصاد. فتوظيفه في مجال الطاقة المتجددة، أدى الى ارتفاع مستويات الأبحاث العلمية والتقنية وتنوعها لم تركز على نوع واحد، كما لفت انتباه الجامعة التنويع في تخصصاتها استجابة لسوق العمل. هذا الى جانب خلق الميزة التنافسية بين مراكز البحث العلمي لتوليد الطاقة بين دول المغرب العربي،

وباختصار الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على مركز الطاقة المتجددة تمثلت فيما يلي:

–توسع مشاريع البحث العلمي والتطوير الخاص بالطاقة المتجددة

–الميزة التنافسية الصادرة عن تأثر قطاع البحث العلمي بالاستثمار الأجنبي في مجالات عدة

–سوق العمل وما يعرفه من طلبات جديدة في اليد العاملة نتيجة التغير الطارئ عليه

-الدخل الوطني الناجم عن تسخير مصادر الطاقة نتيجة تطور البحث العلمي في هذا المجال

التوصيات : من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

-الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتقني والتطوير، وذلك عن طريق تخصيص اغلفة مالية تكفي لذلك

- الاحتكاك بمراكز البحث العلمية الأجنبية لاكتساب الخبرة التقنية

-ربط مراكز البحث العلمي وعلى راسها الجامعة بالمؤسسة والسوق

-مسايرة التغيرات الاقتصادية العالمية

قائمة المراجع

1-ا ميرة سالم «العالم يتجه لزيادة ميزانيات البحث العلمي والعالم العربي ينفقون على أجور العمال» مجلة صدى البلد، www.democraticac.de /06/12 2015، الموقع الالكتروني:

2-ايناس صالح «الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري»، جامعة عين شمس،2000، ص44

3-جون هدسون ترجمة طه منصور والاخرون «العلاقات الاقتصادية الدولية»، دار المريخ الرياض،1987، ص 699[1]-

3-زغيب شهرزاد «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق»، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العددالثامن،2005، ص 05-

4--د. عبد السلام أبو قحف «إدارة الاعمال الدولية»، مؤسسة شباب الجامعة،2001، ص25

5--د. عبد السلام أبو قحف «نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية» مطبعة الاشعاع الفنية ،1998، ص 22-38

6-د. فرج عزت، إيهاب نديم «الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في العالم» مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الازهري،1420هـ، ص29-27

دليل الحسابات القومية «دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية»، الأمم المتحدة، نيويورك،2005،العدد91 7-

8--د. لخداري سعد «البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول»،2017/04/24 موقع فضاء التعليم العالي الموقع الالكتروني www.nitrosystem.net //:http

9 -مركز البحث الطاقات المتجددة ، منشورات 2017الموقع الالكتروني : www.cder.dz http://

10--د. هيثم مزاحم « ا زمة البحث العلمي العربي»، 2018،

الموقع الالكتروني:m.almayadeen.net

11-ويكيبيديا، ا لموسوعة الحرة «تعريف مؤسسة غير ربحية» https://ar.wikipedia.org

12-Bernard HUgenier & Redah Gouia «Investissements Direct Etranger et éveloppement Industrielle Méditerranéenne», Edition Economica, Paris, 1998, p03